الاداري الناشىء عن غياب الحاكم الاداري العام شكلت هيئة وطنية تولت السلطة عمليا في قطاع غزة ، مكونة من مندوب عن الشيوعيين ، ومندوب عن الاخوان المسلمين ، وعناصر وطنية اخرى ، وقد سيطرت هذه اللجنة على شؤون قطاع غزة الى يوم ١٩٥٥/٣/١٠ ، حين ابلغت موافقة الادارة المصرية على الطلبات التي تقدمت بها . وهي :

١ ــ رفض وايقاف مشروع شمال غرب سيناء للتوطين .

٢ ــ تعزيز الحراسة على الحدود ، وتشكيل جيش تحرير فلسطيني .

٣ ــ اطلاق الحريات الديمقراطية .

٤ ــ التعهد بعدم ملاحقة أي من المشتركين في المظاهرات .

وبموافقة الادارة المصرية على هذه المطالب ، عادت الامور في قطاع غزة الى وضعها الطبيعي ، وطوي مشروع التوطين .

في اليوم التالي ، أي في ليلة ١٩٥٥/٣/١١ ، كان البوليس المصري يقوم بتجميع العناصر التي قادت التحرك الجماهيري في مختلف مدن وقرى ومعسكرات القطاع ، وكانت نقطة تجمعهم في القطار المسافر الى القاهرة ، ومنها الى سجن مصر العمومي . ولكن مشروع التوطين كان قد اسقط (٦٢) .

النتائج السياسية لانتفاضة آذار (مارس)

كانت انتفاضة اذار ، التي انتهت بسقوط مشروع التوطين ، حدثا سياسيا بالغ الاهمية ، واسهاما كبيرا في اسقاطه لمجموعة من المفاهيم السياسية الرائجة بصدد القضية الفلسطينية عامة ، وبشأن حل مسألة اللاجئين خاصة .

لقد أوضحت انتفاضة آذار ان المسألة ، سياسية اولا ومعيشية ثانيا وبذلك اسقط نهائيا الفهم الذي عبرت عنه اللجنة المشتركة من الحكومة المصرية ووكالة غوث اللاجئين ، التي وضعت مشروع توطين اللاجئين في شمال غرب سيناء وتوقعت بأن رفض اللاجئين سيأتي ، لان « الحالة النفسية السائدة بين اللاجئين حاليا والتي ينعكس منها بقوة عدم ميلهم الى تغيير بيئتهم واعتمادهم الكلي على المعونة الخارجية في الاحتفاظ بمستوى عال من الخدمات » (٦٣) ، ولان « كثيرا من الذين سيقع عليهم الاختيار لتوطينهم في سيناء قد عاشوا حياة غير طبيعية .. اجبروا فيها على حياة خاملة وستختلف نظرتهم الى ترك حياة آمنة في معسكرات الاغاثة المنظمة من فرد الى اخر . ومرجع هذا الاختلاف الى عوامل عدة منها البيئة السابقة ومدى اثر الحياة